

ملاحظات ختامية حول ندوة: التحرر الإقتصادي: الكفاءة والنمو والعمالة من وجهة نظر كويتية

إنه ليشر فني أن أكون مدعواً للمشاركة في هذه الندوة الهامة، وأن تتاح لي فرصة الإستماع إلى عدّة كلمات موسّعة ألقيت من جانب مجموعة من المتحدثين البارزين. إضافة لذلك، فقد كان في إستطاعتنا أن نستمع إلى تلك الكلمات ونحن ننعم بالراحة التي يوفرها لنا هذا اليخت المتميّز. فكما تعلمون، فإن كثيراً من تاريخ دولة الكويت قد كان وثيق الصلة بالبحر من خلال التجارة، وصيد اللؤلؤ والأسماك، وعلى الرغم من ذلك، فإنني أتوقع أنّ أجدادنا لم ينعموا بهذا الترف الذي تمتعنا به في هذا اليوم.

وإنه ليطيب لي، على وجه الخصوص، أن أرى سمو الأمير تشارلز مرّة أخرى في دولة الكويت. كما أننا سعداء بأن سموه قد كان في إستطاعته أن يوجد في برنامج الحافل وقتاً لهذه الزيارة. ولقد كنت مسروراً عندما قمت بالترحيب بسموه في بنك الكويت المركزي في عام 1989، وذلك بمناسبة إنعقاد الندوة التي قمنا بإستضافتها نيابة عن "المجلس البريطاني للصادرات غير المنظورة". فلقد أمدّنا سموه - آنذاك - بكلمة مثيرة للفكر، وذلك على غرار ما أمدّنا به خلال هذا اليوم.

إن الفترة المنصرمة منذ زيارة سموكم الأخيرة لم تكن خالية من التحدّيات لأي من بلدينا، ولربما كانت فترة دولة الكويت أكثر إيلاماً بسبب وقع وتبعات الغزو العراقي الغاشم في الثاني من شهر أغسطس عام 1990. وإنني لأتمنى أن يكون ضيوفنا الكرام قد شاهدوا ما يفيد بأن دولة الكويت قد أكملت الكثير من إستعادة العافية. فالمباني والبنية التحتيّة وغيرها، قد تم إصلاحها أو إستبدالها جميعاً. وإنه لمن الأهمية بمكان أننا نتحنّى الآن فرصة التخطيط للسنوات القادمة، وتحديد المسار الذي تود دولة الكويت أن تسلكه.

ومن ذلك المنطلق، فإن هذه الندوة تعقد في وقت مناسب للغاية، كما أنها أعدت بشكل يُلقي الضوء على بعض المواضيع الرئيسية، التي ستؤثر في المستقبل الإقتصادي لدولة الكويت، ويتيح لنا مجموعة من الكلمات القيّمة بشأن تلك المواضيع الهامة.

إن الوقت المتاح يحدّد ما يمكن أن أقوم بتغطيته، وعليه، فإنني أود أن أثير وجهتي نظريّ أراهما هامتين، ثم إبداء بعض الملاحظات حول كل من المجالات الرئيسية الثلاثة للندوة.

ووجهة النظر الأولى مرتبطة بحقيقة مفادها أن التحرر الإقتصادي لا يُعتبر ظاهرة وليدت مجدداً، عالمياً أو محلياً. وإنني على يقين بأننا ما زلنا نتذكر الفكر المستنير الذي أمدّنا به الإقتصاد الكلاسيكي في نهاية القرن الثامن عشر بشأن الحرية الإقتصادية. فالإقتصاديون البريطانيون، على وجه الخصوص، علّمونا آنذاك أهمية الأنشطة الإقتصادية المتحررة وغير الحكومية، وذلك بهدف تحقيق الكفاءة، وما يطلق عليه " التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية".

وعلى أرض الواقع، فقد تحقق التحرر الإقتصادي بداية، وإن كان بدرجات مختلفة، في الإقتصادات الرأسمالية المتقدمة، مثل المملكة المتحدة، كما أوضح ذلك السيد/ علي البدر. ولقد إنتقل مبدأ التحرر الإقتصادي عقب ذلك إلى شتى الدول النامية تحت مصطلحات مختلفة، مثل قوى أو ميكانيكية السوق، والإنتفاخ الإقتصادي، والحرية الإقتصادية. وفي الآونة الأخيرة، رغم ذلك، أصبح من الشائع أن نستخدم مصطلح الخصخصة متلازماً مع الإصلاحات الإقتصادية. ولذلك، فإنه يتعين عليّ أن أشيد بالسفارة البريطانية في دولة الكويت لإستخدامها، كموضوع رئيسي لهذه الندوة، ذلك المصطلح المحدّد المتفق عليه، وهو التحرر الإقتصادي، بدلاً من إستخدام الخصخصة، التي قد تعني شيئاً مختلفاً من فرد لآخر.

وغالبا ما يشير مؤيدو الخصخصة والتحرر الإقتصادي إلى ما سطره التاريخ بأن التقدم الإقتصادي، والمشار إليه غالباً كما في هذه الندوة بالكفاءة والنمو، يتطلب الأخذ بالنظام الإقتصادي الرأسمالي وإقتصاديات السوق. ولقد كان هذا المطلب ملائماً، إلى حد كبير، في الماضي البعيد بخصوص الدول الصناعية المتقدمة، كما كان ملائماً أيضاً في الماضي القريب بخصوص الدول الصناعية الحديثة في شرق آسيا.

ولدي قناعة بأن برامج التحرر الإقتصادي والخصخصة ينبغي أن توضع سماتها بشكل خاص بنا، حتى تلائم طبيعة إقتصادنا الوطني. وإذا ما أردنا أن نخوض في الوضع الكويتي، فإنه تتعين الإشارة إلى حقيقة مؤداها أننا كنا قد أدركنا حاجة دولة الكويت إلى التحرر الإقتصادي والخصخصة قبل سنوات من الغزو العراقي الغاشم، الذي أعاق إطراد إنجازاتنا وطموحاتنا.

وهذه القناعة لا تقلل من حاجتنا إلى الإستفادة من تجارب البلدان الأخرى. ومع ذلك، فإن الدروس المستفادة من خبرات الآخرين ينبغي إعتبارها في ضوء التوجه الإقتصادي الذي نودّ أن نسلكه خلال الأعوام القادمة، وكذلك في ضوء قدراتنا على التقييم الدقيق لأوضاعنا الإقتصادية الراهنة. وهنا، فإنني أقدر ملاحظات "لورد هوم" بشأن الخصخصة والتحرر المالي، ولاسيما ما يتعلق من تلك الملاحظات بسبل الإستفادة من أخطاء الدول الأخرى في ذلك الصدد.

أمّا وجهة النظر الثانية، فمفادها أن الخصخصة لا يمكن، ولا ينبغي لها، أن تعمل بمعزل عن غيرها من الإجراءات والسياسات التي ترمي إلى تحفيز الأداء الإقتصادي الحر لكل من المنتجين وأصحاب الموارد الإقتصادية، بما فيها الإستثمارات المحلية والأجنبية.

وإنني لأجد لزاماً عليّ أن أكرر هنا ما أدليتُ به في مناسبات سابقة، ومفاده أن التحرر الإقتصادي في دولة الكويت لا يتوجب أن يكون مقتصرأ على برامج الخصخصة، كما أن الخصخصة لا ينبغي أن تكون محدودة في نطاق ضيق يتمثل في مجرد نقل ملكية الحكومة في الشركات التجارية الخاصة إلى القطاع الخاص. وبدلاً من ذلك، فإن الخصخصة لا بد وأن تتضمن نقل ملكية الحكومة في المرافق والأنشطة الإقتصادية المختلفة، القدرة على تهيئة الفرصة أمام القطاع الخاص للتوصل إلى مرحلة من الإنطلاق إلى دور واسع في الإقتصاد الوطني.

إن ذلك النهج الشامل والضروري للتححرر الإقتصادي يمكن أن يفسر مبرراتنا لإستخدام التخطيط الإقتصادي بشكل متلازم مع الدعوة إلى مزيد من الحرية الإقتصادية وقوى السوق اللازمة لتحقيق إقتصاديات القطاع الخاص الموسع. وإنني لا أرى تناقضاً في تبني مفهومي التخطيط والتحرر الإقتصادي معاً وفي آن واحد، لأن التخطيط في حالتنا هذه ليس تخطيطاً مركزياً، وإنما هو التخطيط الإقتصادي الذي يجعل بمقدورنا أن نتوصل إلى الإطار المناسب لتوسعة دور القطاع الخاص، وإلى السبل التي تتيح للقطاع الخاص أن يحقق نمواً ذاتياً مستمراً، وازدهاراً إقتصادياً.

والآن، أود أن أنتقل إلى الملاحظات الختامية بشأن المجالات الرئيسية الثلاثة للندوة، وهي إنعكاسات تحرر الإجراءات على كل من قطاع النفط، والنواحي المالية، والعمالة، من وجهة نظر كويتية.

فعلى صعيد قطاع النفط، من الواضح أن ليس ثمة موضوعاً أهم لدولة الكويت من النفط. إن تاريخنا، كتجار، قد علمنا أهمية الأسواق المفتوحة، والمزايا التي يمكن الحصول عليها من مشاريع مشتركة مع شركاء ممن يحذون حذونا. ولدينا بالفعل بعض التجارب في ذلك الصدد، والتي سارت حتى الآن على نحوٍ كان مرضياً. وكما إستخلصتم، فإننا حذرين بطبعنا، ونأخذ بعض الوقت قبل الدخول في ترتيبات جديدة تطوي على موردنا الإقتصادي الأكثر أهمية.

إن أهمية قطاع النفط للإقتصاد الكويتي يمكن إستخلاصها من خلال بيانات حديثة تغطي فترة الأعوام الأربعة الماضية، حيث يشكّل قطاع النفط في المتوسط ما نسبته 38% من الناتج المحلي الإجمالي، و 94% من حصيللة الصادرات، و 88% من إجمالي الإيرادات الحكومية. وتبرر هيمنة قطاع النفط على مجمل النشاط الإقتصادي المحلي ما نوليه من أهمية إلى برامج التحرر الإقتصادي، الرامية إلى تعزيز أداء القطاعات غير النفطية من ناحية، وخصخصة مجالات معينة في قطاع النفط، من ناحية أخرى.

ولقد أسعدني كثيراً أن أرى السيد/ نادر السلطان يوضح بعناية أهمية التشجيع الحكومي لدخول القطاع الخاص في بعض الأنشطة النفطية المدروسة جيداً، وكذلك في مجال الإستثمارات، والخدمات الفنية النفطية. إن هذا التدخل من شأنه أن يدعو إلى مزيد من التحرر الإقتصادي، والذي من شأنه أيضاً أن يعزز من العلاقات التجارية دولياً، وأن يولد شركات نفط قادرة على المنافسة عالمياً. ولقد أعطت مساهمة السيد/ براونلي بعض الآراء المفيدة حول " عوْ لمة" صناعة النفط، كما كان أمراً مشجعاً أن نلاحظ مدى إهتمامه البالغ بدولة الكويت.

وإضافة لما سبق، فإن مواردنا النفطية تُعتبر مصدراً لقوة هائلة، وذلك بفعل إرتفاع مستوى الإحتياجات المؤكدة، والإنخفاض النسبي في تكاليف الإنتاج. وعلى الرغم من ذلك، فإننا في حاجة إلى البحث عن سبل لتتبع المجالات النفطية، حيث تعتبر التنمية الممكنة للمنتجات اللاحقة - وثيقة الصلة بالأنشطة النفطية - بمثابة أحد هذه السبل. إن ثمة تفكيراً جديداً مطلوباً حول أسلوبنا بشأن تنظيم قطاع النفط، والمدى الذي يمكن أن ندفع إليه مشاركة القطاع الخاص. وبكل تأكيد، فإن هدفنا يتمثل في توسعة دور القطاع غير الحكومي، وذلك حتى يتسنى للمزيد من أفراد مجتمعنا أن يشاركوا في نمو إقتصادنا الوطني.

وإذا إنتقلنا إلى النواحي المالية، فإنه يمكن القول إن عنصراً رئيسياً لتنمية القطاع الخاص يتمثل في ضرورة تواجد نظام مصرفي كفاء، وقادر على تلبية متطلبات هذه التنمية. ولقد كانت إحدى أولوياتنا منذ تحرير دولة الكويت أن نعمل على إعادة هيكلة البنوك المحلية، وكذلك تعزيز نشاطها لكي تكون قادرة على مساندة عملية التنمية الاقتصادية في دولة الكويت، وعلى المنافسة محلياً وعالمياً.

ولقد إنصرف تفكيرنا إلى تحقيق تلك الأولوية من خلال جعل أعمال البنوك المحلية تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المحاسبية لبازل، والمماثلة لما يستخدم في العالم الغربي. فعلى سبيل المثال، حققت البنوك المحلية معدلاً مرتفعاً لكفاية رأس المال بلغ نحو 28% في عام 1995، وذلك مقابل الحد الأدنى البالغ معدله 8% وفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية. كما تم إستبعاد الدعم المالي الذي كانت البنوك المحلية قد تلقتة قبل الغزو، وكذلك إستبعاد العديد من الضوابط المحلية التي كانت تلك البنوك تعمل في كنفها. ولقد نجم عن ذلك مزيد من المنافسة فيما بين البنوك المحلية، الأمر الذي أدى إلى تحقيق المزيد من الكفاءة ومن صافي الأرباح التي إرتفعت لتبلغ ما قيمته 129 مليون دينار في عام 1995، محققة بذلك زيادة نسبتها 35.2% عن العام السابق، وأعلى مستوى للأرباح منذ عام 1984. وكما تتطلع البنوك إلى المحافظة على مستويات الأرباح لديها، فإننا نرى هذه البنوك تزيد من إهتمامها بالتكنولوجيا الجديدة، وما تجلبه معها من زيادة في الطاقات المصرفية.

وفي إعتقادي أن القطاع المصرفي قادرٌ حالياً على مساندة عملية تنمية أنشطة القطاع الخاص، الذي يساهم بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي. وكما هو الحال في العديد من الدول الأخرى، فإن ثمة أموراً قانونية وسياسية في دولة الكويت ممّا ينبغي التصدي لها قبل أن تصبح عملية الخصخصة ممكنة التنفيذ. وهذا القول يُعتبر صحيحاً أيضاً بخصوص عملية تحرير الإجراءات.

كما وأعتقد أن ثمة أهمية في إقناع أفراد المجتمع بمزايا سياسات كل من تحرير الإجراءات والخصخصة، والحصول على مؤازرتهم لها. ومن أجل تحقيق ذلك، فإن علينا أن نوضح بالكامل مدى إنعكاسات هذه السياسات، والتأكد من الإلمام بالمزايا الناجمة عن مختلف القضايا التي تثيرها عملية الخصخصة، وكذلك الإلمام بكل ما يثيره الأفراد من مخاوف ومحاذير بشأن هذه العملية. إن برامج الخصخصة في الدول الأخرى لم تكن دوماً ناجحةً بالكامل، ولذلك فإننا في حاجة إلى أن نستكشف ما يمكن أن يفيدنا من تجارب الآخرين. وثمة مجال يبدو أقل نجاحاً وفاعلية في تلك التجارب، وهو الدور الذي يؤديه منظم الخدمة العامة التي تتم خصصتها. إن الصعوبة الرئيسية الماثلة أمامه تتمثل في كيفية تحقيق توازن بين هدفين متناقضين، وهما تحقيق الربحية للمنتج، وتخفيض التكلفة للمستهلك. إن تحقيق ذلك التوازن ليس بالأمر السهل، ولكنه يُعتبر أمراً حيوياً للحصول على ثقة الطرفين، المنتج والمستهلك.

وإضافة إلى ضرورة تواجد جهاز مصرفي قوي لأغراض الخصخصة الناجحة، فإن ثمة ضرورة أيضاً في تواجد سوق نشط ومنظم للأوراق المالية. فلقد شهدت الآونة الأخيرة ما أدخله سوق الكويت للأوراق المالية من تكنولوجيا حديثة في عملياته، ومن هيكل للسوق يبعث على ثقة المستثمرين. وسوف تساعد عمليات الخصخصة في إحداث مزيد من تنمية أسواق رأس المال، لاسيما وأن لدينا الدعامات الرئيسية لتحقيق ذلك.

كما ويعتبر من الأمور الهامة أن يتم بيع الأصول الحكومية للأفراد على فترات مدروسة، تمكّن السوق من إستيعاب ذلك البيع بشكل إيجابي فعّال .

وإننا لا نعارض في قيام المستثمرين الأجانب بتملك حصة ملموسة في الشركات، ولكننا نأخذ هذا الإجراء بالتدرج. وكما تلاحظون، فإنني أؤيد كثيراً ذلك الأسلوب المتدرج الذي نستطيع من خلاله أن نقيس أثر التغيير في كل مرحلة. وبهذا الأسلوب أيضاً يمكننا أن نعلم أنفسنا، وكذلك عامة المستثمرين، بشأن مختلف الإنعكاسات لذلك التغيير، والتعامل مع أي صعوبات بمجرد حدوثها.

وإذا ما إنتقلنا إلى المجال الثالث لهذه الندوة، والخاص بقضية البطالة وعلاقتها بأنظمة التعليم والتدريب، فإنني أعتقد أن ثمة تحدياً من تحدياتنا الرئيسية المستقبلية يتمثل في الحاجة إلى برامج تعليم وتدريب جيدة، كما أعتقد أن ملاحظات "البارونة بيرري" في ذلك الصدد قد جاءت في وقتها المناسب. وضمن ما يساورنا من أمور رئيسية تبعث على القلق يبرز عدد الشباب الكويتي ممن يبحثون حالياً عن فرص عمل، وعدد أكبر ممن سيبحثون عن فرص للعمل خلال الأعوام الخمسة القادمة. إن البيانات الحديثة عن شهر يناير من عام 1997 تفيد بأن هناك 3232 كويتيياً يبحثون عن فرص للعمل، وبأنهم يشكلون بطالة بلغ معدلها 1.75% من إجمالي قوة العمل الكويتية. وعلى الرغم من تندي هذا المعدل وفقاً للمعايير الدولية، إلا أنه يطرح واحداً من أكبر التحديات الإجتماعية لدولة الكويت، ولاسيما خلال فترة الأعوام الخمسة القادمة، والتي سنحتاج خلالها إلى ما لا يقل عن 50 ألف فرصة عمل للكويتيين.

إننا ننتقل إلى قيام القطاع الخاص بتوفير جزء من فرص العمل المطلوبة، لاسيما وأن الرواتب والأجور تشكل نحو نصف الموازنة العامة للدولة، وأن ما نسبته 92.7% من قوة العمل الكويتية يعملون حالياً في القطاع الحكومي، بينما تمثل العمالة الوطنية لدى القطاع الخاص ما نسبته 1.7% فقط من إجمالي العمالة لدى القطاع الخاص. ولقد كان الدكتور ناصر الصانع موقفاً عندما أشار بوضوح إلى إنعكاسات مشكلة البطالة، وإلى الجهود المبذولة بهدف مواجهتها.

وإضافة لما قد تحدثه عملية الخصخصة من إنعكاسات تؤثر سلباً في عدد الكويتيين الموظفين حالياً، فإننا بالفعل ندور في حلقة، حيث أن التكنولوجيا تؤدي بسرعة إلى تخفيض عدد الوظائف المتاحة، كما أن قدرتنا على إيجاد فرص عمل مرضية لخريجي المدارس والجامعة موضوعة محكّ الإختبار المستمر. إن العلاج الفعّال لذلك الصدد يتمثل في التأكد من أن شبابنا يتلقون التدريب المناسب، وأنهم يتسمون بالمرونة الكافية واللازمة لتولي العديد من المناصب التي يشغلها حالياً غير الكويتيين. إن الإخفاق في إيجاد وظائف منتجة للجيل القادم قد يؤدي إلى مثل تلك المشكلات الإجتماعية التي رأيناها في العالم الغربي. لذلك يمكن القول إن أماننا بالفعل تحدياً رئيسياً، وكما هو الحال بخصوص جميع المشكلات المستقبلية، فإن علينا أن نتأكد - من الآن - بأن أفراد مجتمعنا يتلقون التعليم والتدريب إلى مستوى كافٍ يمكنهم من المساهمة الفاعلة في الإقتصاد الوطني، وممن إستخدام قدراتهم على نحو مثمر. إن إعداد الأفراد المدربين تدريباً كافياً من شأنه أن يتيح فرصة النمو للإقتصاد المحلي، الأمر الذي يفرز المزيد من فرص العمل التي يمكن للشباب الكويتي أن يشغلها.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أهنئ رئيس الندوة سعادة "دوجلاس هيرد" (The RT Hon Douglas Hurd) على مهارته في إدارة الجلسات. وكما نعلم، فإنه كان في السابق يحلّ ضيفاً كريماً على بلدنا بشكل مستمر، لذلك أتمنى أن نحظى بشرف حضوره إلى دولة الكويت في عدة مناسبات مستقبلية.

كما نوجّه تقديرنا الفائق إلى سعادة "السفير بويس" (Ambassador Boyce) والأعضاء المخلصين من السفارة البريطانية في دولة الكويت، وذلك لقيامهم بتنظيم هذه الندوة، وإتاحة الفرصة لنا لكي نناقش بعض المجالات الرئيسية التي تشغل بالنا حالياً ومستقبلياً. لقد وجدت مساهمات المتحدثين البارزين مفيدة للغاية في معرفة التحديات التي تواجهنا، وفي إيجاد الحلول المناسبة بشأنها. إن الثقة متزايدة حقاً في دولة الكويت، ومع الأسلوب الإيجابي الذي يصاحبها، فإنني أعتقد بأننا سنكون قادرين على إجراء التغييرات المناسبة لنا، واللازمة للتعامل الفعّال مع القرن القادم.

لقد تشرفنا بحضور سمو الأمير تشارلز إلى بلدنا مرة أخرى، وكذلك تشرفنا بحضور ضيوفنا البارزين. وأتمنى أن تكونوا جميعاً قد إستمعتم بزيارتكم، وبأنها كانت زيارة مثمرة. إن قيمة الإتصال الشخصي لا يمكن التقليل من شأنها، وإننا لنقدّر كثيراً ذلك الوقت الذي أعطاه كل من سمو الأمير تشارلز والضيوف الكرام لهذه الندوة الهامة التي كللت أعمالها بالنجاح.
